

متجها لتكبد ثالث خسائره الأسبوعية بفعل تخمة المعروض

أطول موجة هبوط لـ «برنت» منذ تداول عقودها بالثمانينيات

عواصم - رويترز: تراجع أسعار النفط أمس وسط ضعف المعنويات في السوق بسبب تخمة المعروض، حيث تتجه الأسعار لتسجيل ثالث انخفاض أسبوعي لها على التوالي في أطول موجة خسائر من نوعها في 4 أشهر. وهبط خام للقيام العالمي مريخ برنت 24 سنتا إلى 36.82 دولارا للبرميل، وانخفض أيضا الخام الأميركي في العقود الآجلة إلى أدنى مستوياته في نحو 7 سنوات عند 34.41 دولارا للبرميل، لكنه تعافى لاحقاً إلى 34.51 دولارا بانخفاض 44 سنتا عن مستواه عند الإغلاق أول من أمس.

ودفعت تخمة المعروض العالمي الأسعار للاقتراب من أدنى مستوياتها في 11 عاما هذا الأسبوع بما يعني أن برنت سيسجل خسائر سنوية للقيام الثالث على التوالي وهي أول موجة هبوط من نوعها يشهدها الخام منذ بدء تداول عقود النفط في الثمانينيات. وتجه العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى تكبد ثاني خسائرها السنوية في أول موجة انخفاض من نوعها للخام الأميركي منذ 1998.

وأعلنت روسيا إحدى أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم أمس أنها لا تدرس التنسيق مع أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بشأن سياستها الإنتاجية، مضيفة أن المنظمة لم تعد ذات نفوذ كبير مثلما كانت في السبعينيات والثمانينيات. وكان وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك قال أمس في تصريحات صحافية: إن بلاده لا تدرس

التنسيق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» لدعم أسعار النفط المتدنية نظرا لأن المنظمة فقدت نفوذها في تنظيم السوق. وأضاف نوفاك: «تغير أوبك حصص الإنتاج منذ عام 2008 ولا تلعب الدور الذي كانت تضطلع به في السبعينيات والثمانينيات... لا تدرس جدوى أي نوع من التنسيق». وذكر نوفاك أن السوق متخمة بالمعروض لأسباب منها إنتاج دول اعتادت الاستيراد مثل الولايات المتحدة التي خفضت وارداتها. وأضاف أن تقليص الاستثمارات العالمية سيؤدي حتما إلى تراجع إنتاج النفط العالمي.

الذهب يتماusk رغم خسائره عقب رفع الفائدة الأميركية

تماسك سعر الذهب أمس لكنه احتفظ بمعظم خسائره التي مني بها في الجلسة السابقة حين سجل المعدن الأصفر أكبر هبوط له في خمسة أشهر بعد رفع أسعار الفائدة الأميركية للمرة الأولى في نحو 10 سنوات وصعود الدولار.

وفي خطوة كانت متوقعة على نطاق واسع رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) نطاق سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ربع نقطة مئوية يوم الأربعاء وهو ما دفع الدولار للعودة لكنه انعكس سلبا

على الذهب الذي لا يدر فائدة. وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.5/1056,25 دولارا للاونصة، وذلك عقب هبوطه 2٪ في الجلسة السابقة ليُسجل أكبر خسائره اليومية منذ يوليو، وفقد المعدن نحو 1.6٪ من قيمته منذ بداية الأسبوع في أسوأ أداء من نوعه في 3 أسابيع.

وكان المعدن الأصفر قد شهد هبوطا بـ 11٪ منذ بداية العام، وهو ما يرجع إلى حالة الغموض التي اكتنفت توقيت رفع الفائدة ومخاوف من أن يؤدي ارتفاعها إلى تقيؤ الطلب على المعدن.



ما جدوى الأجهزة الرقابية الحكومية؟!

الرقابة هي اختصاص ممتاز ولا بد من وجوده في الجهات الحكومية، حيث يهدف إلى مراقبة أداء المشاريع أو المصروفات المالية أو تطبيق القوانين، وذلك حتى لا تكون هناك نفوس ضعيفة ومصالح شخصية وفساد لبعض المسؤولين في استغلال مناصبهم. وأيضا لتوجيههم إلى المسار الصحيح، وتأتي هذه الرقابة، الرقابة اللاحقة، لتوفير الكثير من الأموال العامة المهذرة على الدولة.

وفي الكويت لدينا الكثير من الأجهزة الرقابية، فمنها على شكل هيئات ومؤسسات، ومنها على شكل وحدات تنظيمية داخل الأجهزة الحكومية، وعلى رأسها ديوان المحاسبة الذي يؤدي دوره بأمانة ويقدم تقاريره بملاحظات إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة ولكل جهة حكومية.

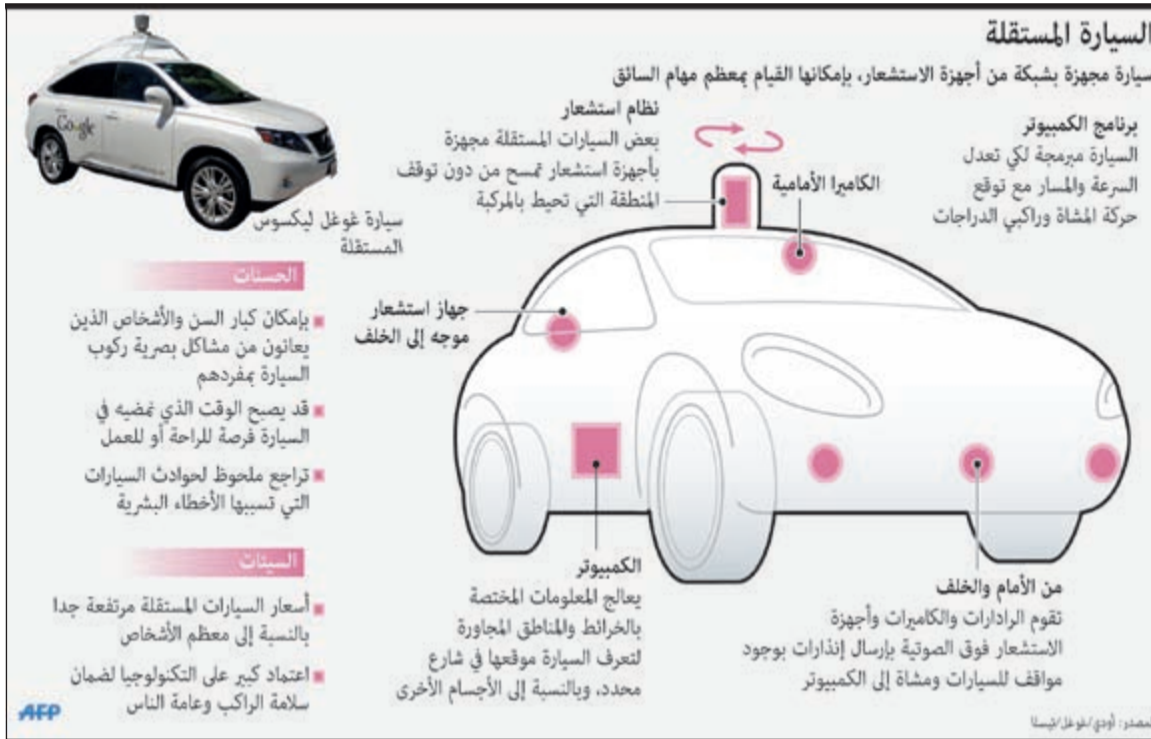
وهناك جهاز متابعة الأداء الحكومي الذي يتابع مشاريع الدولة ويقدم تقاريره إلى مجلس الوزراء، وهناك جهاز مراقبي شؤون التوظيف التابع لديوان الخدمة المدنية الذي يتابع ويراقب تطبيق قانون الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة في الأجهزة الحكومية ويقدم تقاريره لهم.

وهناك قطاع المراقبين الماليين التابع لوزارة المالية ويراقب تطبيق قوانين وقرارات المالية في الجهات الحكومية ويقدم تقاريره لها، وهناك هيئة مكافحة الفساد التي تتابع وتراقب الفساد المالي في الأجهزة الحكومية، وهذا غير الوحدات التنظيمية على مستوى قطاع أو إدارة أو قسم داخل الأجهزة الحكومية.

وأخيرا، نُشر خبر يوم الثلاثاء 2 ديسمبر الجاري في جريدة محلية، يفيد بأن الحكومة ستنشئ جهة رقابية جديدة لتعديل مسار الإنجاز بالمشاريع الحكومية.

واعتقد، والله أعلم، أن الكويت من أكثر الدول التي لديها جهات رقابية، وعلى الرغم من ذلك نجد الأداء الحكومي ضعيفا، والمشاريع الحكومية بطيئة، والفساد المالي موجود، ومخالفات الأجهزة الحكومية بالتوظيف والرواتب والمكافآت وتطبيق القوانين والقرارات كثيرة ومتكررة سنويا.

إذن ما فائدة وجود كل هذه الأجهزة الرقابية والوحدات التنظيمية الرقابية إذا لم تعدل من المسار والأداء الحكومي الضعيف، وإذا لم توقف المخالفات السنوية وتحاسب المسؤولين، وإذا لم تطبق القوانين والقرارات الحكومية، وبالإضافة إلى ذلك ستنشئ الحكومة جهة رقابية جديدة؟!



الأوسط وشمال أفريقيا بالمرکز الرابع في ترتيب الأسواق الخاص بـ «دي إتش ال» فيما تتواجد الكويت بالمرکز الخامس على صعيد المنطقة.

ما المخاطر التي ترونها في السوق الكويتي؟

● إن تكلفة ممارسة الأعمال في الكويت مرتفع جدا ومن المحتمل أن يؤثر ذلك على هيكل التسعير لدينا والميزانية. وهناك أيضا الحاجة في تحسين البنية التحتية والتي تعتبر من أحد التحديات وعائق للنمو. ولكن من حيث العمليات، شهدنا نموا إيجابيا بنسبة 2٪ على صعيد الشحنات الواردة وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لديه الكثير من الإمكانات إذا استثمرت الاستثمارات في البنية التحتية الداعمة في التدفق.

كيف ترون السوق الكويتي؟ هل هو سوق آمن وجاذب للحرص والاستثمار؟

● إن بيئة الأعمال في الكويت لا تزال جذابة للغاية مدفوعة بالأنشطة في قطاعات النفط والغاز.

تتقوى بيئة الأعمال في الكويت جذابة للغاية وعلى رأسها الأنظمة في قطاعات النفط والغاز. فحتى وقت قريب، ولدت أسعار النفط المرتفعة عوائد مجزية، رغم أنها عادت لتشهد تقلبات في الوقت الحالي، مما وضع بعض الضغوطات على الميزانية الحكومية، إلا أن الدولة كانت قد دشنت تدابير طارئة لضمان حمايتها من المستقبل الجوهل.

وقد زادت الحكومة أيضا جهودها لتنويع الاقتصاد وزيادة نشاط القطاع الخاص، مما أدى لنمو قوي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحديثة كالتجارة الإلكترونية، مع ضخ رؤوس الأموال الصحية واعتماد الأطر التشغيلية، فلا بد من أن نمو هذه القطاعات سيكون له تأثير كبير على نمو الناتج الوطني الإجمالي على المدى الطويل، وتقديم الكثير من فرص الأعمال المربحة.

لللمساعدة في مواجهة هذا الغموض والحفاظ على توليد الدخل في الأجل الطويل.

كيف ترون المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت وارتباطها مع القطاع اللوجستي؟ وما الفوائد من ذلك؟

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي شريان الحياة للاقتصاد الكويتي، وهي تشكل الجزء الأكبر من قاعدة العملاء لـ «دي إتش ال» مع أكبر قدر من النمو. وتمتلك «دي إتش ال» حصة تفوق 30٪ من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الكويت والذي يتكون غالبيته من شركات ناشئة وشركات مصنعة لمواد استهلاكية. لقد شهدنا نموا مزدوجا في الإيرادات بفضل تبنينا لنهج خاص يركز على خدمات مصممة لمساعدة هذا القطاع على الزدهار. ولدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الإمكانية بأن يكونوا لاعبين فاعلين في الاقتصاد الكويتي والسذي كان معتمدا بصورة أساسية على مدخولات النفط والقطاع العام. لقد ركزت الحكومة على وضع خطة وطنية شاملة لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنمو وتصبح من المساهمين الفاعلين في الاقتصاد المحلي. وتعتبر الخدمات اللوجستية مهمة جدا لتوسيع نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن اختيار الشريك المناسب لتوفير الخدمات اللوجستية من شأنه يوفر الدعم الحيوي الضروري لمساعدة هذه الشركات في التغلب على العقبات التي من الممكن أن يواجهونها فيما يتعلق بالجلبية التحتية والتكلفة مما يجعلها أكثر تنافسية على الصعيد المحلي وعبر الحدود.

حدثنا عن تعاملاتكم بالتجارة الإلكترونية، خصوصا بعد ازدياد شراء عبر الاون لاين في الفترة الاخيرة؟

● أصبحت التجارة الإلكترونية تتكسب أرضا وتلعب دورا حاسما خصوصا في قطاع التجزئة الذي يشهد نموا سريعا، ومن المتوقع أن

في مطار الملك خالد الدولي بالرياض بتكلفة 20 مليون دولار.

ما دور دي إتش ال كقطاع اللوجستي في العالم؟ وكيف هي المنافسة؟

تعتبر «دي إتش ال» من أكبر الشركات المقدمة للخدمات اللوجستية السريعة في العالم، وهي تقوم بتشغيل أكبر شبكة شحن سريع، وتمتلك أحد أكبر الأساطيل الجوية على الصعيد الدولي، وتعتبر أنفسنا مساهمين في عملية النمو التجاري ورواد في قطاع الخدمات اللوجستية، فقد قمنا خلال فترة وجيزة بتطوير ووضع المعايير الخاصة بالشحن السريع، والابتكار وخدمة العملاء، وتكمن قوتنا في قدرتنا على توقع وإحداث التغيير واستحداث حلول مصممة خصيصا لمساعدة عملائنا للنجاح في أعمالهم التجارية، وخصوصا في المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط والتي تتميز بمناخها السياسي والاجتماعي المعقد، ولذلك فقد كان يجب علينا أن نفكر بطريقة غير اعتيادية من أجل أن تكون جاهزين مع خطط بديلة.

وهناك العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع، ومنها الشركات الصغيرة وتلك العملاقة التي توفّر حلولاً متكاملة في الخدمات اللوجستية والتي تقدم جميع الخدمات في هذا المجال، وعدد هذه الشركات من المرجح أن يستمر في الصعود إلى الأعلى في ضوء ارتفاع مستويات التبادل التجاري.

حدثنا عن أداء الشركة في الكويت؟

● شهدت الكويت تطورا سريعا وتوسعا مدفوعا بقطاعات النفط والغاز المهيمنة على الاقتصاد، وقد ساهم ذلك بتعزيز عمليات «دي إتش ال» محليا، حيث لدينا حاليا خمس منشآت ومراكز للخدمة، وأسطول يضم أكثر من 50 سيارة وساعيا وأكثر من 200 موظف لخدمة قاعدة العملاء في الكويت والتي هي في اتساع مستمر. نحن نشهد الآن فترة دمج وهي بنفس القدر من

مقابلة

الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكد لـ «الأنباء» نمو قاعدة عملائه بالسوق المحلي

نور سليمان: تدشين منشأة للعمليات البرية والجوية لـ «دي إتش ال» بالكويت.. و45٪ حصتنا السوقية



نور سليمان

قال المدير التنفيذي لشركة دي إتش ال أكسبريس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نور سليمان أن الشركة ستدشن في الفترة المقبلة منشأة للعمليات البرية والجوية في الكويت، مبيانا الشركة لديها حاليا 5 منشآت ومراكز للخدمة، وأسطول يضم أكثر من 50 سيارة وساعيا وأكثر من 200 موظف لخدمة قاعدة العملاء في الكويت، لافتا إلى أن الشركة تمتلك حاليا أكثر من 45٪ من حصة السوق.

وذكر سليمان في مقابلة مع «الأنباء» أن الشركة تدعم مشروع توسعة مطار الكويت الدولي، مشفيرا إلى أن هذا المشروع سيكون له تأثير هائل على التواصل والقدرة على نقل البضائع، وتعزيز صناعة الطيران المحلية بشكل كلي.

وبيان المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي شريان الحياة للاقتصاد الكويتي، والتي تشكل الجزء الأكبر من قاعدة العملاء لـ «دي إتش ال»، مضيفا أن الشركة تمتلك حصة تفوق 30٪ من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الكويت، بالإضافة إلى أنها تقوم بشحن 75 ألف شحنة في الشهر الواحد في الكويت، وشحن أكثر من 10 ملايين شحنة في العام الواحد. وفي ما يلي تفاصيل المقابلة.

حدثنا عن خطط الشركة المستقبلية واستراتيجيتها في الفترة المقبلة بالكويت والعالم؟

● تعتبر العولمة هي المحرك السائد في قطاع الخدمات اللوجستية، إذ إن الأسواق العالمية أصبحت اليوم مترابطة بشكل متزايد، مما جعل الخدمات اللوجستية ضرورة لا غنى عنها. وتركز دي إتش ال على التنمية المستدامة ونحن نخطط لأن نستثمر وأن نواصل استثماراتنا المخصصة لتعزيز قدرتنا الاستيعابية وإمكاناتنا وشبكتنا الإقليمية والدولية.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط نموا هائلا، وخلال الأعوام الخمسة القادمة ستصبح بما لا شك فيه أحد أهم المحاور اللوجستية العالمية.

وتخطط «دي إتش ال» لأن تكون جزءا لا يتجزأ من هذا النمو، ولذلك اعتمدنا أكثر من 170 مليون دولارا لاستثمار في مشاريعنا التوسعية الإقليمية وذلك حتى نتضمن من تلبية

لدينا 5 مراكز للخدمة وأسطول يضم 50 سيارة وساعيا وأكثر من 200 موظف بالكويت

الشركة تدعم مشروع توسعة المطار وسيكون له تأثير هائل على نقل البضائع

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت تشكل الجزء الأكبر من قاعدة العملاء للشركة بحصة تفوق 30٪

تعمل «دي إتش ال» في الوقت الراهن في 220 دولة وإقليم، ولدينا أكثر من 300 ألف موظف. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لدينا حضور ملموس في 19 دولة، وفي العام الماضي قمنا بتوسعة مراقبتنا ونطاق الخدمات الخاصة حيث وصل عددهم إلى 261 مركزا للخدمات، أي بزيادة مقدارها 20٪/10، كما وقمنا برفع القوى العاملة لدينا في المنطقة إلى 5000 موظف، أي بزيادة مقدارها 20٪/12 الماضي، شخت «دي إتش ال» أكثر من 120 مليون دولار لتطوير البنية التحتية للمنطقة وقامت بتدشين منشأة للخدمات اللوجستية في دبي، وإطلاق بوابة جديدة بكلغة ملايين في الدمام، وكذلك تدشين مكتب مجمع لخدمات «دي إتش ال» في القاهرة بـ 55 مليون دولار. كما قمنا بافتتاح منشأة خدمتية

ما ترون في السوق الكويتي؟ هل هو سوق آمن وجاذب للحرص والاستثمار؟

● إن بيئة الأعمال في الكويت لا تزال جذابة للغاية مدفوعة بالأنشطة في قطاعات النفط والغاز. فحتى وقت قريب، ولدت أسعار النفط المرتفعة عوائد مجزية، رغم أنها عادت لتشهد تقلبات في الوقت الحالي، مما وضع بعض الضغوطات على الميزانية الحكومية، إلا أن الدولة كانت قد دشنت تدابير طارئة لضمان حمايتها من المستقبل الجوهل.

وقد زادت الحكومة أيضا جهودها لتنويع الاقتصاد وزيادة نشاط القطاع الخاص، مما أدى لنمو قوي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحديثة كالتجارة الإلكترونية، مع ضخ رؤوس الأموال الصحية واعتماد الأطر التشغيلية، فلا بد من أن نمو هذه القطاعات سيكون له تأثير كبير على نمو الناتج الوطني الإجمالي على المدى الطويل، وتقديم الكثير من فرص الأعمال المربحة.

حدثنا عن تعاملاتكم بالتجارة الإلكترونية، خصوصا بعد ازدياد شراء عبر الاون لاين في الفترة الاخيرة؟

● أصبحت التجارة الإلكترونية تتكسب أرضا وتلعب دورا حاسما خصوصا في قطاع التجزئة الذي يشهد نموا سريعا، ومن المتوقع أن